

Distr.: General
2 May 2020
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة السادسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 20-24 تموز/يوليه 2020

البند 9 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات

الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار

العميقة والمسائل ذات الصلة

القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزمكية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك دراسة مقارنة للتشريعات الوطنية القائمة

تقرير الأمين العام

1 - قرر مجلس السلطة الدولية لقاع البحار، في دورته السابعة عشرة المعقودة في عام 2011، أن يطلب للمرة الأولى إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزمكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، ودعا الدول المزمكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتزويد أمانة السلطة بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوص هذه القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية (ISBA/17/C/20، الفقرة 3).

2 - وفي الدورة الثامنة عشرة المعقودة في عام 2012، قدم الأمين العام ذلك التقرير إلى المجلس (ISBA/18/C/8 و ISBA/18/C/8/Add.1). وفي تلك الدورة، قرر المجلس جعل هذه المسألة بندا دائما في جدول أعماله وطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا مستكملا سنويا لينظر فيه المجلس. وترد التقارير اللاحقة في الوثائق ISBA/19/C/12 و ISBA/20/C/11 و ISBA/20/C/11/Corr.1 و ISBA/20/C/11/Add.1 و ISBA/21/C/7 و ISBA/22/C/8 و ISBA/23/C/6 و ISBA/24/C/13 و ISBA/25/C/24.



3 - وفي الدورة الثالثة والعشرين المعقودة في عام 2017، دعت الجمعية، في مقرها بشأن التقرير النهائي عن المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الدولَ المزمكةَ للأنشطة في المنطقة إلى أن تراجع، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعدُ، التشريعات الوطنية لكل منها لممارسة الرقابة على أنشطة الكيانات التي أبرمت معها عقود استكشاف، وذلك استنادا إلى فتوى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار (ISBA/23/A/13، الجزء باء). وفي المقرر نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يستكمل باستمرار، حسب الاقتضاء، تجميع القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة للدول المزمكة فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة (المرجع نفسه، الجزء هاء، الفقرة 2).

4 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 13 آذار/مارس 2020، دعت الأمانة مرة أخرى الدول المزمكة وغيرها من أعضاء السلطة إلى أن يقدموا إلى الأمانة نصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو معلومات ذات صلة بها، وأن يبينوا ما إذا كانوا في طور مراجعتها أو لديهم سياسات ذات صلة بالموضوع تروم سن تشريعات في هذا الصدد.

5 - وحتى 20 أيار/مايو، لم ترد أي معلومات من هذا القبيل. وتتضمن قاعدة بيانات السلطة المتاحة على الإنترنت معلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة أو نصوصها الواردة من الدول الثلاث والثلاثين التالية: الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، وبلجيكا، وتشيكيا، وتوفالو، وتونغا، والجبل الأسود، وجزر كوك، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وزامبيا، وسنغافورة، والسودان، والصين، وعمان، وغيانا، وفرنسا، وفيجي، وكوبا، وكيريباس، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيجيريا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. كما تتضمن معلومات وردت من جماعة المحيط الهادئ. وتتضمن قاعدة البيانات مزيدا من المعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ونصوصها المقدمة من الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في السلطة المذكورة أعلاه⁽¹⁾. وسيستمر استكمالها عند تلقي معلومات جديدة.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية، في مقرها ISBA/23/A/13، إلى الأمين العام أن يزود المجلس بدراسة مقارنة للتشريعات الوطنية القائمة بغية استخلاص عناصر مشتركة منها قبل نهاية عام 2018 (الجزء هاء، الفقرة 3). وسيجري استكمال هذه الدراسة، التي قُدِّمَ تقرير بشأنها إلى المجلس في العام الماضي (انظر ISBA/25/C/24)، وإصدارها كمنشور للسلطة خلال النصف الثاني من عام 2020.

7 - والمجلس مدعو إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.